

Distr.
LIMITED

TD/B/54/SC.1/L.1
9 October 2007

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة الرابعة والخمسون

جنيف، ١-١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧

مشروع تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته الرابعة والخمسين

المعقودة في قصر الأمم بجنيف

في الفترة من ١ إلى ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧

/المقرر: السيد محمد علي زاريا زارا (جمهورية إيران الإسلامية)

المحتويات

الصفحة

اللجنة الأولى للدورة

استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً

٢

ملخص الرئيس.....

اللجنة الأولى للدورة^(١)

استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً

ملخص الرئيس

١- نوّهت الوفود بأن كثيراً من أقل البلدان نمواً قد شهد في السنوات الأخيرة تطورات اقتصادية إيجابية، من بينها نمواً أقوى واستقرار اقتصادي كلي وتخفيف لعبء الديون ومساعدة إنمائية رسمية إضافية. كما أحرزت تقدماً في القطاعات الاجتماعية، وبخاصة في الصحة والتعليم. غير أنها ظلّت تتخصص في نطاق ضيق من المنتجات الأساسية وتتعرض لصدمات وأزمات اقتصادية متكررة. وقالوا إنها لا تُجري على كامل نطاق الاقتصاد التحسينات الجوهرية التي يتعين على المنتجين المحليين إجراؤها إذا ما أُريد لتلك البلدان توليد العمالة ورفع مداخيل الأسر المعيشية والتقليل من الفقر.

٢- وما زالت أقل البلدان نمواً تواجه تحديات إنمائية لا يُستهان بها. فقد أبرز بعض المتحدثين أن الفقر المدقع في بعض تلك البلدان أخذ في الازدياد، ويكاد من المستحيل على أي منها بلوغ سواء الأهداف الإنمائية للألفية أو أهداف برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً. وأشارت عدة وفود إلى أن أقل البلدان نمواً ما زالت مهمشة عن الاقتصاد العالمي. وكانت الوفود متفقة على أن الاقتصادات المعاصرة قد باتت تعتمد بازدياد على كثرة المعارف، حيث تركّز بصفة رئيسية على إنتاج سلع وخدمات قوامها أنشطة تعتمد على كثافة المعارف وُثُسهم في تعجيل خطى التقدم التكنولوجي والعلمي. وقد أضحى الإبداع نشاطاً اقتصادياً مركزياً. وعليه، فإن التحدي الجوهري الذي يواجه أقل البلدان نمواً هو إحداث مؤسسات تمكّن من إنتاج المعارف واستغلالها بكفاءة، وتحسين هذه المؤسسات.

٣- ورحبت الوفود بتقرير أقل البلدان نمواً، ٢٠٠٧، مع تشديده على ما للمعرفة والتعلم والإبداع التكنولوجيين من دور جوهري، حتى في أشد البلدان فقراً. وأعربوا عن قلقهم من أن هذه القضايا قد أُهملت لدى وضع أقل البلدان نمواً سياساتها في العقود الأخيرة. وبغية عكس هذا الاتجاه، دعوا إلى وضع عمليتي تنمية الطاقات الإنتاجية وتطوير القدرات التكنولوجية في طليعة السياسات الوطنية واستراتيجيات التقليل من الفقر. واستُرعي الاهتمام إلى ضرورة تحسين البيئة اللوائحية المحلية تحفيزاً للابتكار والإبداع، كما استُرعي الانتباه إلى ضرورة توعية المجتمع عامة بأهمية العلم والتكنولوجيا والإبداع بغية إيجاد توافق سياسي واجتماعي في الآراء في هذا المجال. كما ينبغي إيلاء الاعتبار للعلم والتكنولوجيا لدى تخصيص المعونة والمساعدة الإنمائيين وتوزيعهما. ورحبت الوفود بزيادة المعونة المقدمة للقطاعات الاجتماعية، إلا أنها أبدت قلقاً بشأن تدني وتناقص نصيب المعونة المقدمة من أجل تنمية القطاع الإنتاجي والبنية التحتية المادية وتطويرهما. ودعا متحدثون من البلدان النامية إلى تقديم مزيد من المعونة لتحسين الإنتاج والطاقة الإنتاجية في القطاعات الزراعية وغير الزراعية على السواء، ولدعم البحوث التطبيقية والاستحداث، ولتعزيز مؤسسات دعم الأعمال التجارية. ورحبت الوفود بما يُبذل من جهود في سبيل بناء القدرات المتصلة بالتجارة في أقل البلدان نمواً وزيادتها. ووجهت وفود عديدة الأنظار إلى ما يجري تنفيذه بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب من برامج تدريبية في أقل البلدان نمواً ولبناء القدرات فيها.

(١) تُرد الصيغ الإلكترونية للبيانات التي أدلى بها أعضاء الوفود مدرجة في موقع الأونكتاد على شبكة الإنترنت بالشكل واللغة اللذين تردّ بهما إلى أمانة الأونكتاد. للاطلاع على الخطابات، انظر الموقع www.unctad.org/meetings واختَر الهيئة الحكومية الدولية والدورة المطلوبتين، ثم اضعط على كلمة "البرنامج".

٥- وإذ أكدت الوفود أهمية تعزيز القدرات التكنولوجية، فقد أقرّت أيضاً بما ينطوي عليه ذلك من تحديات كبيرة. ونوّهوا أن التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر والترخيص لم يُسفرُوا عن نتيجة تُذكر فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا إلى أقل البلدان نمواً. وأكدت وفود عديدة ضرورة إيجاد حل لمشكلة هجرة ذوي الكفاءات، التي تعمل على تقويض أركان تطوير القدرات التكنولوجية في أقل البلدان نمواً.

٦- واتفق معظم المشاركين على أن النظام الدولي لحقوق الملكية الفكرية ينطوي على تحدٍّ خطير أمام إمكانية استفادة أقل البلدان نمواً من المعارف والتعلّم التكنولوجي والإبداع. ووُجّهت نداءات إلى المجتمع الدولي للنظر في إصدار مزيد من الإعفاءات من أحكام الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (ترييس)، ولتحديد مُهل جديدة وواقعية للامتثال لأحكام هذا الاتفاق، ولاستثناء أحكام "ترييس الإضافي" من الاتفاقات التجارية الثنائية أو الإقليمية ومن شروط الانضمام لمنظمة التجارة العالمية. وأُوْعِزَ إلى البلدان أن توازن بين المصالح العامة والخاصة وبين اعتبارات المنتجين والمستهلكين لدى تصميم نُظُمها المتعلقة بالملكية الفكرية. واقترح بعض المتحدثين اعتبار بعض مجالات المعرفة مجالات جوهرية؛ فلا ينبغي لحقوق الملكية الفكرية أن تقيّد إمكانية الوصول إلى هذه المجالات. غير أن متحدثين آخرين قالوا إن حماية حقوق الملكية الفكرية حماية شديدة هي أمر جوهرية من أجل الإبداع والاستحداث، مختلفين بالتالي مع الرأي الوارد في تقرير أقل البلدان نمواً، ٢٠٠٧ بأن حقوق الملكية الفكرية قد تقوّض فرص أقل البلدان نمواً في اللحاق بركب التطور التكنولوجي.

٧- وأعربت الوفود عن تقديرها للأونكتاد على ما أجراه من بحوث تحليلية بشأن أقل البلدان نمواً بوجه عام، وشجّعت أمانة الأونكتاد على توسيع نطاق هذا العمل. كما دعت إلى استخدام العمل التحليلي أساساً لإقامة حوار سياساتي أنشط مع حكومات أقل البلدان نمواً، ومع وكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة، ودعت الأونكتاد أيضاً إلى تقديم مساعدة تقنية في الميدان. وفي هذا الصدد، طلبت وفود عديدة إلى الجهات المانحة مواصلة تمويل الصندوق الاستثماري لصالح أقل البلدان نمواً، الذي ينبغي أن تكون له قاعدة أوسع نطاقاً من المانحين.
